غـــرفـــة الشرقـيـة
ASHARQIA CHAMBER

قراءة تحليلية

للميزانية العامة للمملكة العربية السعودية

للعام المالى الجديد ١٤٣٧ / ١٤٣٨ هـ

قطاع الشئون الاقتصادية
مركز المعلومات والدراسات
ديسمبر ٢٠١٥ م

حقوق الطبع والنشر محفوظة لغرفة الشرقية

المحتويات

مقدمة ١

قراءة تحليلية في ميزانية المملكة للعام المالي ١٤٣٧ / ١٤٣٨ هـ ٢

القسم الأول : النتائج المالية للعام المالى الحالي ١٤٣٦ / ١٤٣٧ هـ (٢٠١٥م)..... ٦

القسم الثاني : الميزانية العامة للمملكة للعام المالي القادم ١٤٣٧ / ١٤٣٨هـ ١٠

القسم الثالث : الإصلاحات الاقتصادية والمالية والهيكلية..... ١٢

القسم الرابع : تطورات الاقتصاد الوطني ١٥

القسم الخامس : اهم التطورات التنظيمية والإدارية..... ١٨

خاتمة ٢٠

مقدمة

بمناسبة صدور الميزانية العامة للمملكة للعام المالي ١٤٣٨/١٤٣٧ هـ

يَسُرنا إيضاح النتائج المالية للعام المالي الحالي ١٤٣٧/١٤٣٦ هـ، واستعراض أهم الملامح

الرئيسية للميزانية العامة للمملكة للعام المالي الجديد ١٤٣٨/١٤٣٧ هـ ،

وتطورات الاقتصاد الوطني.

قراءة تحليلية في ميزانية المملكة
للعام المالي ١٤٣٧ / ١٤٣٨ هـ

١. ميزانية المملكة للعام المالي الجديد ١٤٣٧/ ١٤٣٨ هـ تؤكد على متانة ورسوخ المعطيات الأساسية للاقتصاد السعودي، ومدى قدرته علي مواجهة الازمات الاقتصادية

- أكدت ميزانية المملكة للعام المالي الجديد ١٤٣٧/١٤٣٨ هـ (٢٠١٦م) على تمتع حكومة المملكة بالخبرة والحكمة في تعاملها مع الازمات الاقتصادية المحلية والعالمية. وعلى متانة ورسوخ المعطيات الأساسية للاقتصاد السعودي، فعلى الرغم من استمرار انخفاض اسعار البترول والتحديات الاقتصادية التي تواجه المملكة، واستمرار الأزمات والتوترات الإقليمية والعالمية وتداعياتها، إلا انها مضت قدماً في نهجها التنموي الذي يستهدف الاستمرار في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

- كما اكدت مؤشرات الميزانية على استمرار الانفاق الحكومي المتواصل على مشاريع البنية التحتية، واستمرار المملكة في الاصلاحات الاقتصادية والهيكلية العديدة التي تقوم بها لتمكين القطاع الخاص غير النفطي من تحقيق نمو قوي واسع النطاق، وذلك في اطار ما تنتهجه المملكة من سياسات اقتصادية تهدف الى تنمية وتنويع مصادر الدخل والاستغلال الأمثل للموارد، بما يكفل استدامة التنمية الاقتصادية على المدى الطويل وتقليل المخاطر المرتبطة بالاعتماد على سلعة واحدة كمصدر للدخل، كما انها تعمل على مواصلة تطوير هيكل الاقتصاد السعودي، وتحقيق زيادات ملموسة في مساهمة القطاعات غير النفطية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، ورفع القدرات التنافسية للاقتصاد الوطني وللمنتجات الوطنية.

- كذلك فإن السياسة النقدية التي تنتهجها المملكة ووجود احتياطي نقدي كبير ساعدتها في توفير الحيز المالي الملائم لاستكمال نهضتها الاقتصادية واتخاذ الإجراءات المناسبة لمواجهة آثار انخفاض اسعار البترول وتداعيات الأزمات الاقتصادية العالمية المتلاحقة، كذلك حافظت على متانة وسلامة القطاع المصرفي فيها، كما أن قوة وصلابة الاقتصاد السعودي تؤكد أن سياسات المملكة الاقتصادية والمالية جيدة، وأنها تمضي في مسارها الصحيح.

٢. ميزانية العام المالي القادم شراكة جديدة مع القطاع الخاص ، وتأكيداً على ضرورة تنويع مصادر الدخل والقاعدة الاقتصادية في المملكة في ظل انخفاض اسعار البترول

- هناك مجموعة من التحديات الرئيسية التي يواجها الاقتصاد السعودي ، لكن أهمها في الوقت الحالي تحديات تنويع مصادر الدخل والقاعدة الاقتصادية في المملكة ، وذلك لمواجهة استمرار انخفاض اسعار البترول.

- وهنا تبرز أهمية تشجيع القطاع الخاص وتحفيزه للاستثمار في قطاع التجهيزات الاساسية وإدارتها على اسس تجارية، فعلى الرغم من زيادة دور القطاع غير النفطي في الاقتصاد الوطني خاصة دور القطاع الخاص، إلا أن القطاع النفطي لا يزال هو المحرك الرئيس للاقتصاد الوطني، حيث يساهم بمعظم إيرادات المملكة والمتحصلات في ميزان المدفوعات، لذا فلابد من الاستفادة من فوائض مالية وقائية لمواجهة ذلك والاهتمام بتطوير وتنويع المصادر غير النفطية للدخل.

- تسعى المملكة لتعزيز وتنمية دور القطاع الخاص في المشاريع التنموية لعدة أسباب، منها إدخال عنصر المنافسة إلى السوق مما يقلل تكاليف الخدمات ويرفع من جودتها، ولتخفيف العبء على ميزانية المملكة لتمويل مشاريع الخدمات العامة، وتلبية الطلب المتزايد عليها، وتوطين رؤوس الأموال المحلية، وجذب الاستثمارات الأجنبية في المشاريع بصورة فردية في مجال المشاريع التي تحتاج إلى توظيف رؤوس أموال ضخمة، واستخدام التقنيات المتقدمة الحديثة، فالقطاع الخاص هو الذي يأخذ زمام المبادرة في الحركة الاقتصادية الآن، ويشارك بصفة رئيسية في تنفيذ المشاريع التي تطرحها المملكة.

- هناك أهمية مباشرة للقطاع الخاص في المشاريع التي تطرحها الجهات الحكومية، والتي تحرك أعمالها ميزانية العام المالي ١٤٣٧ / ١٤٣٨ هـ بشكل كبير، كما أن هذه المشاريع تحرك السيولة لدى القطاع الخاص.

- إن تعزيز الانفاق على البنية التحتية والذي يمكن استنتاجه من الميزانية الجديدة وما يتبعه من دقة ورقابة في تنفيذ المشاريع التنموية، يهيئ فرصاً استثمارية مجدية للمستثمرين المحليين والأجانب، فالسياسات المالية التي يمكن استخلاصها من الميزانيات العامة سواء كانت توسعية أو انكماشية أو متوازنة تنعكس بشكل كبير على معظم المتغيرات الاقتصادية، مثل السيولة المحلية والمستوى العام للأسعار والادخار والاستهلاك والاستثمار، فاستمرار ضخ مزيد من المشاريع التنموية (كما هو واضح بميزانيات المملكة في الأعوام السابقة) ، يعد دلالة على أن الإنفاق للسنة المالية المقبلة ١٤٣٧ / ١٤٣٨ هـ سيكون مستمر، وسينعكس ايجابياً على نشاط القطاع الخاص.

- كذلك فإن كثير من الايجابيات التي ظهرت في تلك الميزانية تؤكد تطور كفاءة أداء القطاعات الإنتاجية المختلفة، بما في ذلك القطاع الخاص، كونه شريكاً أساسياً في عملية البناء والتحديث التي تشهدها مناطق المملكة ومدنها المختلفة، فالنتائج المرضية لميزانية المملكة ستكون عامل جذب هام لرجال الأعمال السعوديين الذين استثمروا أموالهم في العديد من الأسواق الخارجية ، كما ستواصل صناديق التنمية المتخصصة وبنوك التنمية الحكومية تقديم القروض في المجالات الصناعية والزراعية، والتي تسهم بدورها في توفير المزيد من الفرص الوظيفية، ودفع عجلة التنمية.

٣. الميزانية الجديدة سلكت استراتيجية متوازنة في آليات توجيه الانفاق علي القطاعات المختلفة، مع إعطاء الأولوية للخدمات التي تمس المواطن السعودي بشكل مباشر.

- سلكت الميزانية الجديدة استراتيجية متوازنة في آليات توجيه الانفاق على القطاعات المختلفة، بتخصيص جزء كبير من الميزانية لتنمية القوى البشرية ورفع كفاءتها في مجالاتها المتعددة والتي تشمل التعليم العالي والعام والتدريب وبالأخص في مجالات العلوم والتقنية، والمعلوماتية، ودعم البحث العلمي، إلى جانب المخصصات الكبيرة لمجالات الصحة والتنمية الاجتماعية والتي تهتم برقي المواطن وتطوره.

- كما أظهرت مؤشرات الميزانية إعطاء الأولوية للخدمات التي تمس المواطن السعودي بشكل مباشر كالخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية والبلدية والمياه والصرف الصحي والطرق، وكافة مشروعات البنية الأساسية، وكذلك استمرار الاستثمار في البنية التحتية باعتباره أفضل الطرق لاستقطاب الاستثمارات الخارجية، وتوطين رؤوس الأموال السعودية المهاجرة.

- كذلك أكدت الميزانية علي استمرار المملكة في تنفيذ مشاريع تنموية جديدة ومتنوعة بجميع مناطق المملكة، لضمان استمرار التنمية الإقليمية المتوازنة، ولتعزيز دور جميع المناطق في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعدم التركيز على تنمية منطقة دون أخرى، بهدف تضييق الفجوة التنموية بين المناطق المختلفة، والحد من التمركز السكاني في مدن بعض المناطق، والتغلب على اثار ارتفاع النمو السكاني بالمملكة، حيث بلغ المخصص لقطاع الخدمات البلدية حوالي (٢١,٢) مليار ريال، مما يمثل حوالى ٢,٥٪ من النفقات المعتمدة بالميزانية.

- كما تسعي المملكة لاستيعاب الزيادات السكانية والتعامل معها، بمخصصات كبيرة في الميزانية الجديدة للخدمات الصحية والتعليمية، وتوفيرها بدرجة عالية من الكفاءة والجودة للأجيال الجديدة والمتلاحقة، فنجد أن ما خصص لقطاعات الخدمات الصحية والتنمية الاجتماعية حوالي (١٠٤,٩) مليار ريال، مما يمثل حوالى ١٢,٥٪ من النفقات المعتمدة بالميزانية، بينما بلغ ما تم تخصيصه لقطاع التعليم والتدريب والقوى العاملة حوالي (١٩١,٧) مليار ريال، مما يمثل حوالى ٢٢,٨٪ من النفقات المعتمدة بالميزانية.

القسم الأول

النتائج المالية للعام المالي الحالي ١٤٣٦ / ١٤٣٧ هـ (٢٠١٥م)

١. الإيرادات العامة:

- يَتَوَقّع أن تبلغ الإيرادات الفعلية في نهاية العام المالي الحالي إلى ٦٠٨ مليار ريال، بانخفاض نسبته ١٥٪ عن المقدر لها بالميزانية، تمثل الإيرادات البترولية ٧٣٪ منها، والتي من المتوقع أن تبلغ ٤٤٤,٥ مليار ريال، بانخفاض نسبته ٢٣٪ عن المقدر في العام المالي السابق ١٤٣٥/١٤٣٦ هـ (٢٠١٤م).

- ولذلك سعت الدولة لزيادة الايرادات غير البترولية فحققت زيادة ملحوظة هذا العام، حيث بلغت هذه الايرادات ١٦٣,٥ مليار ريال، مقارنة بما سجلته في العام المالي السابق ١٤٣٥/١٤٣٦ هـ (٢٠١٤م) نحو ١٢٦,٨ مليار ريال، وبنسبة نمو تعادل ٢٩٪.

ميزانية العام المالي الحالي
١٤٣٦ / ١٤٣٧ هـ (٢٠١٥م)

البيان (مليار ريال)	الميزانية	الفعلى	الفرق
الايرادات	٧١٥	٦٠٨	١٠٧
المصروفات	٨٦٠	٩٧٥	١١٥

المصدر: وزارة المالية

الإيرادات والمصروفات الفعلية
(للأعوام المالية ٢٠١٣ و ٢٠١٤ و ٢٠١٥م)

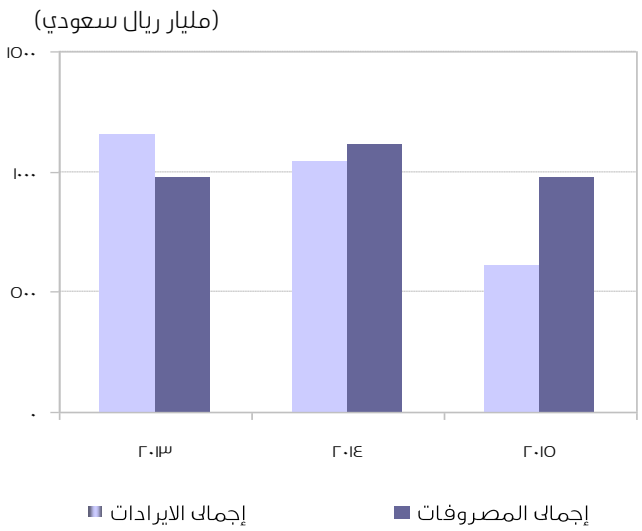

المصدر: وزارة المالية

الإيرادات غير البترولية الفعلية والمتوقعة بنهاية العام المالي الحالي ١٤٣٦/١٤٣٧ هـ (٢٠١٥م)
مقارنة بالعام المالي السابق ١٤٣٥/١٤٣٦هـ (٢٠١٤م)

عنصر الايراد	الإيرادات الفعلية والمتوقعة لعام ١٤٣٦/١٤٣٧هـ (مليون ريال)	الإيرادات الفعلية لعام ١٤٣٥/١٤٣٦هـ (مليون ريال)	نسبة التغير (٪)
رسوم المنتجات البترولية	١٦,٠٨٠	١٥,٠٤١	٦,٩١
الرسوم الجمركية	٢٥,٠٠٠	٢٣,٥٢٠	٦,٢٩
رسوم وأجور الخدمات العامة	١,٨٠٠	١,٦١١	١١,٧٣
حصة الحكومة من قطاع الاتصالات	٤,٤٠٠	٤,٩٦٢	(١١,٣٣)
الاوراق ذات القيمة	١٥,٧٠٠	١٤,٥٣١	٨,٠٤
ضرائب الدخل الاخرى	١٤,٠٠٠	١٣,٩٢٥	٠,٥٤
الايجارات والمبيعات	١,٨٠٠	١,١٤٦	٥٧,٠٧
الاستثمار	٣٧,٠٠٠	٢١,٨٥٨	٨١
الإيرادات المتنوعة	٢٥,٥٠٠	٩,٢٣٠	١٤٩
الزكاة	١٤,٥٠٠	١٤,٢٩٩	١,٤١
رسوم وأجور خدمات الموانئ	٤,٠٠٠	٣,٧٦٢	٦,٣٣
رسوم التأشيرات	٢,٧٠٠	٢,٣٩٤	١٢,٧٨
المقابل المالي للتعدين	٥٢٠	٥١٧	٠,٥٨
الإجمالي	١٦٣,٥٠٠	١٢٦,٧٩٦	٣٦,٨٣

(١) الجوازات والاقامات ونحوها

(٢) تودع في حساب مؤسسة النقد العربي السعودي وتصرف مباشرة على مستحقي الضمان الاجتماعي اضافة لما يعتمد بالميزانية لصرف مستحقاتهم

٢. المصروفات العامة :

- يَتَوَقّع أن تبلغ المصروفات الفعلية للعام المالي الحالي ٩٧٥مليار ريال، مقارنة بتقديرات الميزانية البالغة ٨٦٠ مليار ريال، وذلك بزيادة قدرها ١١٥ مليار ريال، وبنسبة ١٣٪ بعجز متوقع قدره ٣٦٧ريال.
- جاءت الزيادة في المصروفات بشكل رئيسي نتيجة صرف رواتب اضافية لموظفي الدولة السعوديين المدنيين والعسكريين والمستفيدين من الضمان الاجتماعي والمتقاعدين التي بلغت ٨٨ مليار ريال، وتمثل ما نسبته ٧٧٪ من الزيادة في المصروفات بناء على الاوامر الملكية الكريمة خلال العام المالي الحالي، بالإضافة لما تم صرفه على المشاريع الامنية والعسكرية والبالغ حوالي ٢٠ مليار ريال، وهو ما نسبته ١٧٪ من مبلغ الزيادة، وما تبقي وهو ٧ مليارات ريال تم صرفه على مشاريع ونفقات أخرى متنوعة.
- تشمل المصروفات مبلغ ٤٤ مليار ريال تقريباً للأعمال التنفيذية وتعويضات نزع ملكية العقارات لمشروعي توسعة المسجد الحرام والمسجد النبوي الشريف.
- لا تشمل المصروفات اعلاه ما يخص مشاريع البرامج الاضافية (تشمل الاسكان، والنقل العام، والبنية التحتية) الممولة من فائض ايرادات الموازنات السابقة والتي تقدر أن يبلغ المنصرف عليها في نهاية العام المالي الحالي ٢٢ مليار ريال، والتي يتم الصرف عليها من الحسابات المخصصة لهذا الغرض في مؤسسة النقد العربي السعودي.
- بلغ عدد عقود المشاريع التي تم إجازتها خلال العام المالي الحالي من قبل الوزارة، بما فيها المشاريع الممولة من فوائض ايرادات الميزانيات السابقة، نحو ٢٦٥٠ عقداً تبلغ تكلفتها الاجمالية ١١٨ مليار ريال.
- سجل الانفاق في العام المالي الحالي ١٤٣٦/١٤٣٧هـ (٢٠١٥م) انخفاضاً بنسبة ١٤,٥٪ مقارنة بحجم الانفاق المسجل في نهاية ميزانية العام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦هـ (٢٠١٤م) البالغ ١١٤٠ مليار ريال نتيجة الاجراءات المتخذة للتحكم في الانفاق الحكومي خلال العام المالي.

٣. الدين العام:

- تم اصدار سندات تنمية حكومية خلال العام المالي الحالي بمبلغ ٩٨ مليار ريال استثمرت فيها المؤسسات المالية المحلية.

- بذلك سيبلغ صافي الدّين العام بنهاية العام المالي الماضي١٤٣٦/١٤٣٧ (٢٠١٥م) نحو ١٤٢ مليار ريال، ويُمَثّل ما نسبته ٠,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع لهذا العام، مقارنة بحجم الدين العام نهاية العام المالي الماضي ١٤٣٥/١٤٣٦هـ (٢٠١٤م)، البالغ ٤٤ مليار ريال، والذي مثل ما نسبته ٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي لعام ١٤٣٥/١٤٣٦هـ (٢٠١٤م).

الدين العام
خلال الفترة (٢٠١١ - ٢٠١٥ م)

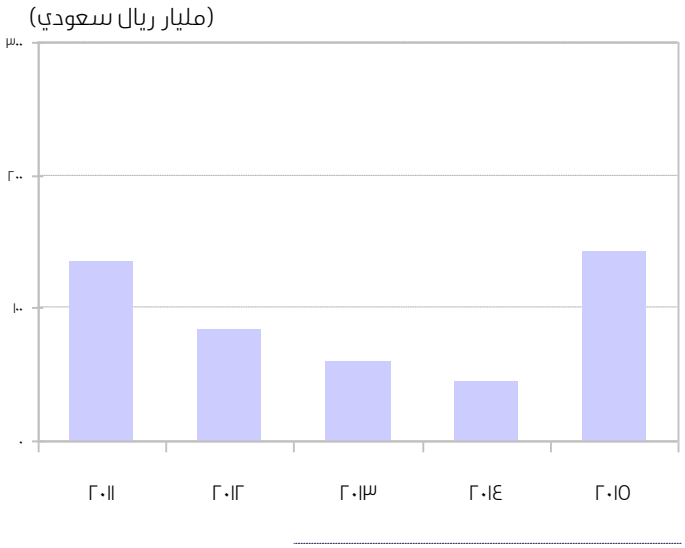

المصدر : وزارة المالية، مصلحة الاحصاءات العامة والمعلومات – وزارة الاقتصاد و التخطيط

نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي،
خلال الفترة (٢٠١٣ - ٢٠١٥ م)

العام المالي	حجم الدين العام القائم نهاية العام (مليار ريال)	نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي (٪)
٢٠١٣	٦٠,١	٢,٢
٢٠١٤	٤٤	٢
٢٠١٥	١٤٢	٠,٨

المصدر : وزارة المالية، مصلحة الاحصاءات العامة والمعلومات – وزارة الاقتصاد و التخطيط

القسم الثاني

الميزانية العامة للمملكة للعام المالي القادم ١٤٣٧ / ١٤٣٨ هـ

فيما يلي تقديرات عناصر الميزانية العامة للدولة للعام المالي ١٤٣٧ / ١٤٣٨ هـ

- قُـدِّرَتْ الإيـرادات العامـة بمبلـغ (٥١٣,٨) مليـار ريال.
- حُدِّدَتْ النفقات العامة بمبلغ (٨٤٠) مليار ريال.
- قُـدِّر العجـز في الميزانيـة بمبلـغ (٣٢٦,٢) مليـار ريال.
- وسـيتم تمويـل العجـز وفـق خطـة تراعـي أفضـل خيـارات التمويـل المتاحـة، ومـن ذلـك الاقـتراض المحلي والخارجي، وبما لا يؤثر سلباً على السيولة لدى القطاع المصرفي المحلي لضمان نمو تمويل أنشطة القطاع الخاص.

تقديرات عناصر الميزانية العامة للدولة
للعام المالي ١٤٣٧ / ١٤٣٨ هـ

البيان	القيمة (مليار ريال سعودى)
الإيرادات العامة	٥١٣.٨
النفقات العامة	٨٤٠
العجز	٣٢٦.٢

المصدر: وزارة المالية

تقديرات الميزانية العامة للمملكة،
(للأعوام المالية ٢٠١٤ و ٢٠١٥ و ٢٠١٦م)

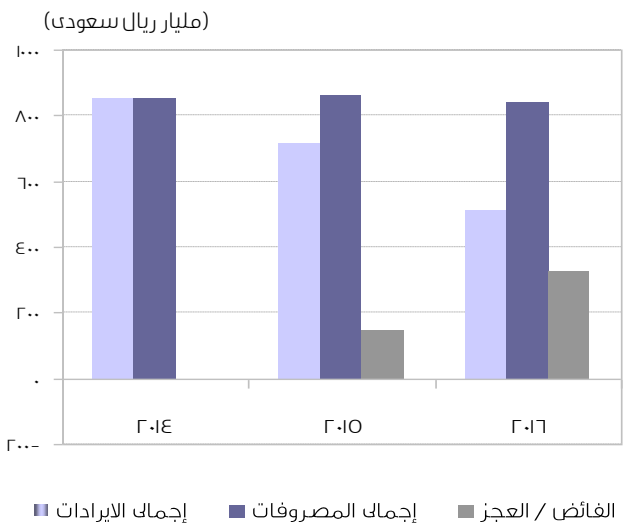

المصدر: وزارة المالية

مخصصات القطاعات

- بلغ ما تم تخصيصه لقطاع التعليم والتدريب والقوى العاملة بنحو ١٩١,٧ مليار ريال، كما بلغ ما خصص لقطاع الخدمات الصحية والتنمية الاجتماعية بنحو ١٠٤,٩ مليار ريال، كذلك بلغ المخصص لقطاع الخدمات البلدية بنحو ٢١,٤مليار ريال.
- بلغ المخصص للقطاع الامني والعسكري بنحو ٢١٣,٤ مليار ريال، كما بلغ المخصص لقطاع التجهيزات الأساسية والنقل بنحو ٢٣,٩ مليار ريال، كذلك بلغ المخصص لقطاع الموارد الاقتصادية بنحو ٧٨,١ مليار ريال، وبلغ المخصص لقطاع الادارة العامة بنحو ٢٣,٨ مليار ريال.
- ونظراً للتقلبات الحادة في أسعار البترول في الفترة الاخيرة، فقد تم تأسيس مخصص دعم الميزانية العامة بمبلغ ١٨٣ مليار ريال لمواجهة النقص المحتمل في الايرادات ليمنح مزيداً من المرونة لإعادة توجيه الانفاق الرأسمالي والتشغيلي على المشاريع القائمة والجديدة وفقاً للأولويات التنموية الوطنية ولمقابلة أي تطورات في متطلبات الانفاق وفق الآليات والاجراءات التي نصت عليها المراسيم الملكية المنظمة لهذه الميزانية.
- يتوقع ان تواصل صناديق التنمية الحكومية (صندوق التنمية الصناعية السعودي، وصندوق التنمية الزراعية السعودي، وصندوق التنمية العقارية، وبنك التسليف والادخار) ممارسة مهامها في تمويل المشاريع التنموية المختلفة بأكثر من ٤٩,٩ مليار ريال.

ما تم تخصيصه للإنفاق على بعض القطاعات الرئيسية في ميزانية العام المالي ١٤٣٧ / ١٤٣٨ هـ

اسم القطاعات	ما تم تخصيصه (مليون ريال سعودى)	النسبة إلى الاجمالي (٪)
قطاع التعليم والتدريب والقوى العاملة	١٩١,٦٥٩	٢٢,٨
قطاع الخدمات الصحية والتنمية الاجتماعية	١٠٤,٨٦٤	١٢,٥
قطاع الخدمات البلدية	٢١,٢٤٦	٢,٥
القطاع الامني والعسكري	٢١٣,٣٦٧	٢٥,٤
قطاع التجهيزات الاساسية والنقل	٢٣,٩٠٣	٢,٩
قطاع الموارد الاقتصادية	٧٨,١٢١	٩,٣
قطاع الادارة العامة	٢٣,٨٤٠	٢,٨
مخصص دعم الميزانية العامة	١٨٣,٠٠٠	٢١,٨
المجموع	٨٤٠,٠٠٠	١٠٠

المصدر: وزارة المالية

القسم الثالث

الاصلاحات الاقتصادية والمالية والهيكلية

- تم إعداد الميزانية وفقاً لإحصاءات مالية الحكومة ٢٠٠١/٢٠١٤ الذي بدأ العمل عليه منذ عدة سنوات ضمن أعمال الوزارة لإجراء مراجعة شاملة للميزانية العامة للدولة وتقسيماتها بغية جعلها أكثر تلبية لمتطلبات الشفافية والتحليل السليم لسياسة مالية الحكومة، وأثرها على الاقتصاد الكلي، ومساندة مسؤولي الدولة في وضع الخطط واتخاذ القرارات المناسبة، مما استدعى إعادة تصنيف بنود الميزانية العامة بطريقة تحقيق هذه الأهداف وتضمن صياغة إطار يسمح بتطبيق أفضل القواعد المحاسبية وتوفير بيانات أكثر شمولية. وقد تم تدريب ٣٥٠٠ موظف من منسوبي الأجهزة العامة على تطبيقه.

- اُعتمدت ميزانية العام المالي القادم ١٤٣٧/١٤٣٨ (٢٠١٦م) في ظل الانخفاض الشديد لأسعار البترول حيث تراجع متوسط هذه الاسعار لعام ٢٠١٥م بما يزيد عن ٤٥٪ عن معدلها عام ٢٠١٤، وشهدت الأسعار في الأسابيع الأخيرة من هذا العام أدنى مستوياتها منذ إحدى عشر عاماً. كما يأتي اعتماد هذه الميزانية في ظل ظروف اقتصادية ومالية إقليمية ودولية تتسم بالتحدي، حيث تراجع النمو الاقتصادي العالمي عن مستوياته السابقة.

- وبناء على التوجيهات السامية الكريمة لإجراء إصلاحات اقتصادية ومالية وهيكلية شاملة، وللعمل على تقوية وضع المالية العامة وتعزيز استدامتها ومواصلة اعتماد المشاريع التنموية والخدمية الضرورية للنمو الاقتصادي، فسيتم العمل على ما يلي :

  - لمزيد من التخطيط المالي، تم إنشاء وحدة للمالية العامة في وزارة المالية وتكليفها بالعمل على تحديد سقف للميزانية العامة من خلال وضعها في اطار متوسط المدى (ثلاث سنوات)، والتأكيد على الالتزام بهذا السقف.

  - مراجعة وتطوير سياسات وإجراءات إعداد الميزانية العامة للدولة وتنفيذها، والبدء بالتنفيذ خلال العام المالي ١٤٣٧/١٤٣٨ (٢٠١٦م) وتطبيق معايير الإفصاح والتخطيط للميزانية وفق أفضل الممارسات الدولية.

  - رفع كفاءة الإنفاق الرأسمالي، ومن ذلك مراجعة المشاريع الحكومية ونطاقها وأولوياتها لتراعي جودة وكفاءة التنفيذ من جهة، وتتوافق مع الأولويات والتوجهات والاحتياجات التنموية والمتطلبات المالية والتمويلية من جهة أخرى. وسيعمل البرنامج الوطني لدعم إدارة المشروعات في الجهات العامة (الذي صدر بتأسيسه قرار مجلس الوزراء مؤخراً) مع كافة الجهات والأطراف المعنية على تحقيق هذا الأمر إبتداءً من العام المالي ١٤٣٧/١٤٣٨ (٢٠١٦م).

- رفع كفاءة الإنفاق التشغيلي للدولة ويتضمن ترشيد نفقات الأجهزة الحكومية وتوظيف الاستخدام الأمثل للتقنية في تقديم الخدمات الحكومية، وتطوير وتفعيل آليات الرقابة.
- العمل على الحد من تنامي المصروفات الجارية خاصة الرواتب والأجور والبدلات وما في حكمها والتي بلغت (٤٥٠) مليار ريال، والتي تزيد عن ٥٠٪ من المصروفات المعتمدة بالميزانية.
- الانتهاء من تحديث نظام المنافسات والمشتريات الحكومية ليراعي أفضل الممارسات الدولية.
- تحسين منهج وآليات إدارة أصول الدولة.
- تطوير أهداف وأدوات السياسة المالية بما في ذلك تحديد قواعد تتسق مع معايير الشفافية والرقابة والحوكمة، وتراعي الأهداف والتوجهات الاقتصادية والتنموية على المدى القصير والمتوسط والبعيد.
- إتخاذ مجموعة من السياسات والإجراءات الجادة الرامية إلى تحقيق إصلاحات هيكلية واسعة في الاقتصاد الوطني وتقليل إعتماده على البترول، وتتضمن هذه الإجراءات التي سيتم تنفيذها خلال الأعوام الخمسة القادمة – إبتداءً من العام المالي ١٤٣٧/١٤٣٨ (٢٠١٦م) – طرح مجموعة من القطاعات والنشاطات الاقتصادية للخصخصة، وتذليل العقبات التشريعية والتنظيمية والبيروقراطية أمام القطاع الخاص،
- وتذليل العقبات التشريعية والتنظيمية والبيروقراطية أمام القطاع الخاص، وإصلاح وتطوير الأداء الحكومي، وتحسين مستويات الشفافية والمحاسبة، وتعزيز بيئة الاستثمار بما يساهم في إيجاد فرص عمل جديدة في القطاع الخاص ويوفر فرصا للشراكة بين القطاعات المختلفة: العامة، والخاصة، وغير الربحية، ورفع القدرات التنافسية للاقتصاد الوطني وتكامله مع الاقتصاد العالمي.
- إعطاء الأولوية للاستثمار في المشاريع والبرامج التنموية التي تخدم المواطن بشكل مباشر كقطاعات التعليم، والصحة، والخدمات الأمنية والاجتماعية والبلدية، والمياه والصرف الصحي والكهرباء، والطرق، والتعاملات الإلكترونية، ودعم البحث العلمي، وكل ما يكفل تحسين نمط الحياة اليومية للمواطن.
- مراجعة تقييم الدعم الحكومي، ويشمل ذلك تعديل منظومة دعم المنتجات البترولية والمياه والكهرباء وإعادة تسعيرها يراعي فيه التدرج في التنفيذ خلال الخمسة أعوام القادمة، بهدف تحقيق الكفاءة في استخدام الطاقة والمحافظة على الموارد الطبيعية ووقف الهدر والاستخدام غير الرشيد، والتقليل من الآثار السلبية على المواطنين ومتوسطي ومحدودي الدخل، وتنافسية قطاع الأعمال.

- مراجعة مستويات الرسوم والغرامات الحالية، واستحداث رسوم جديدة، واستكمال الترتيبات اللازمة لتطبيق ضريبة القيمة المضافة التي أقرها المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته السادسة والثلاثين التي عقدت في الرياض في شهر صفر ١٤٣٧هـ، بالإضافة إلى تطبيق رسوم إضافية على المشروبات الغازية والسلع الضارة كالتبغ ونحوها.
- تطوير وحدة إدارة الدين العام في وزارة المالية التي تعنى بتطوير استراتيجية الدين العام ومصادر وسبل تمويله لتعزيز قدرة المملكة على الاقتراض محلياً ودولياً، بما يساهم في تعميق سوق الصكوك والسندات المحلية.
- تحسين مستوى التواصل والتنسيق بين كافة الجهات والأطراف المعنية بتنفيذ الإصلاحات المالية، وتوحيد التوجهات والرؤى وفق مبدأ الشفافية والمحاسبة.

القسم الرابع

تطورات الاقتصاد الوطني

١. الناتج المحلى الإجمالي :

- من المتوقع أن يبلغ الناتج المحلى الإجمالي لهذا العام ١٤٣٦/١٤٣٧ (٢٠١٥م) وفقا لتقديرات الهيئة العامة للإحصاء ٢,٤٥٠ مليار ريال بالأسعار الجارية بانخفاض نسبته ١٣,٣٥٪ مقارنة بالعام المالي السابق ١٤٣٥/١٤٣٦ (٢٠١٤م). ويتوقع أن يحقق الناتج المحلى للقطاع غير النفطي بشقيه الحكومي والخاص نموا بنسبة ٨,٣٧٪ حيث يتوقع أن ينمو القطاع الحكومي بنسبة ١٤,٥٧٪ والقطاع الخاص بنسبة ٥,٨٣٪، أما القطاع النفطي فمن المتوقع أن يشهد انخفاضا في قيمته بنسبة ٤٢,٧٨٪ بالأسعار الجارية.

- وبالأسعار الثابتة لعام (٢٠١٠م) فمن المتوقع أن يرتفع الناتج المحلى الإجمالي بنسبة ٣,٣٥٪، وأن ينمو القطاع النفطي بنسبة ٣,٠٦٪ ، والقطاع الحكومي بنسبة ٣,٣٤٪ والقطاع الخاص بنسبة ٣,٧٤٪. وقد حققت جميع الأنشطة الاقتصادية المكونة للناتج المحلى الإجمالي للقطاع الخاص غير النفطي نموا ايجابيا إذ يقدر أن يصل النمو الحقيقي في نشاط الاتصالات والنقل والتخزين الى ٦,١٠٪، وفى نشاط التشييد والناء الى ٥,٦٠٪، وفى نشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق الى ٣,٨٦٪، وفى نشاط الصناعات التحويلية غير النفطية الى ٣,٢٣٪، وفى نشاط خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال الى ٢,٥٥٪.

الناتج المحلى الإجمالي بالأسعار الجارية، خلال الفترة (٢٠١١ - ٢٠١٥م)*

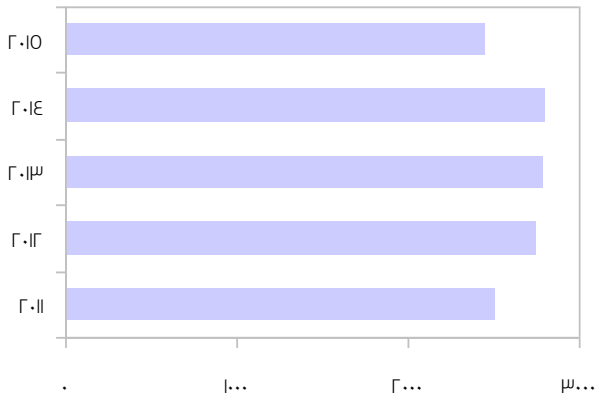

(مليار ريال سعودي)

(*) بيانات أولية

المصدر: مصلحة الاحصاءات العامة والمعلومات - وزارة الاقتصاد و التخطيط

الناتج المحلى الإجمالي بالأسعار الجارية، خلال عام ٢٠١٥م *

البيان	معدل التغير السنوى (٪)
معدل نمو الناتج المحلى الاجمالي	١٣,٣٥-
نسبة نمو الناتج المحلى للقطاع غير النفطي (الحكومي والخاص)	٨,٣٧
نسبة نمو الناتج المحلى للقطاع الحكومي	١٤,٥٧
نسبة نمو الناتج المحلى للقطاع الخاص	٥,٨٣
نسبة نمو الناتج المحلي للقطاع النفطي	٤٢,٧٨-

(*) بيانات أولية (متوقعة)

المصدر: مصلحة الاحصاءات العامة والمعلومات - وزارة الاقتصاد و التخطيط

- وارتفع الرقم القياسي لتكاليف المعيشة خلال عام ١٤٣٦/١٤٣٧ (٢٠١٥م) بنسبة ٢,٢٪ عما كان عليه في عام ١٤٣٥/١٤٣٦ (٢٠١٤م) طبقا لسنة الأساس (٢٠٠٧م).

- أما معامل انكماش الناتج المحلى الإجمالي للقطاع الخاص غير النفطي الذى يعد من أهم المؤشرات الاقتصادية لقياس التضخم على مستوى الاقتصاد ككل فمن المتوقع أن يشهد ارتفاعا نسبته ٢,٠٢٪ في عام ١٤٣٦/١٤٣٧ (٢٠١٥م) مقارنة بما كان عليه في العام السابق.

الناتج المحلى الإجمالي بالأسعار الثابتة (٢٠١٠=١٠٠)، خلال عام ٢٠١٥م *

البيان	نسبة النمو عن العام السابق (٪)
معدل نمو الناتج المحلى الاجمالي	٣,٣٥
نسبة نمو القطاع النفطي	٣,٠٦
نسبة نمو القطاع الحكومي	٣,٣٤
نسبة نمو القطاع الخاص	٣,٧٤

(*) بيانات أولية

المصدر: مصلحة الاحصاءات العامة والمعلومات - وزارة الاقتصاد و التخطيط

الرقم القياسي لتكاليف المعيشة في المملكة العربية السعودية، خلال الفترة (٢٠١١ - ٢٠١٥ م) *

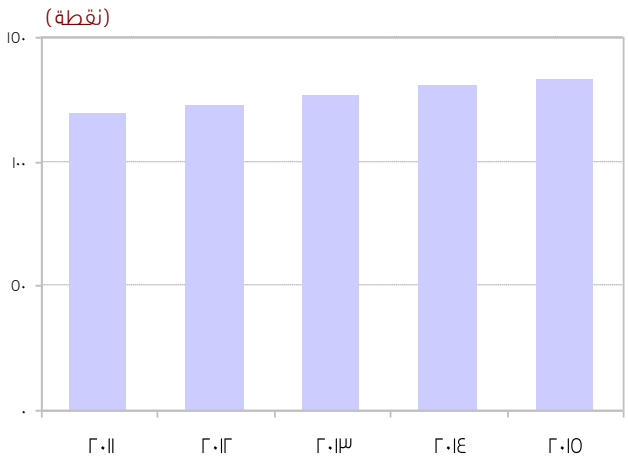

(*) الرقم القياسي العام لتكاليف المعيشة (١٠٠= ٢٠٠٧)

المصدر: مصلحة الاحصاءات العامة والمعلومات - وزارة الاقتصاد و التخطيط

٢. القطاع النقدي والمصرفي :

- سجل عرض النقود بتعريفه الشامل خلال الأشهر العشرة الأولى من العام المالي الحالي ١٤٣٦/١٤٣٧ (٢٠١٥م) نموا نسبته ١٠,٤٪ لنفس الفترة من العام المالي الماضي ١٤٣٥/١٤٣٦ (٢٠١٤م). كما ارتفعت الودائع المصرفية خلال الفترة نفسها بنسبة ١,٧٪ أما على المستوى السنوي فحققت نموا بلغ ٣,٣٪ مقارنة بالعام الماضي.
- وخلال العشرة أشهر الأولى من العام المالي الحالي ارتفع إجمالي مطلوبات البنوك من القطاعين العام والخاص بنسبة ٧,٩٪ ، وواصلت البنوك دعم ملاءتها المالية اذ ارتفعت رؤوس أموالها واحتياطياتها خلال الفترة نفسها بنسبة ٩,٦٪ لتصل الى ٢٧١,٩ مليار ريال.

٣. السوق المالية:

- واصلت هيئة السوق المالية خلال العام المالي ١٤٣٦/١٤٣٧ (٢٠١٥م) جهودها في تطوير السوق المالية وتعزيز الشفافية والافصاح.
- وبناء على موافقة مجلس الوزراء على قيام هيئة السوق المالية - وفقا للتوقيت الملائم الذى تراه - بفتح المجال للمؤسسات المالية الأجنبية لشراء وبيع الأسهم المدرجة في السوق المالية السعودية، اعتمد مجلس الهيئة بتاريخ ١٤٣٦/٧/١٥ هـ الموافق ٢٠١٥/٥/٤م القواعد المنظمة لاستثمار المؤسسات المالية الأجنبية المؤهلة في الأسهم المدرجة. وسمح ابتداء من يوم الثلاثاء ١٤٣٦/٨/٢٨هـ الموافق ٢٠١٥/٦/١٥م للمستثمرين الأجانب المؤهلين بالاستثمار في الأسهم المدرجة في السوق المالية السعودية.
- ولتوسيع قاعدة السوق المالية وتوفير فرص التمويل والنمو للشركات الوطنية ولزيادة القنوات الاستثمارية تم طرح جزء من أسهم ثلاث شركات للاكتتاب العام بمبلغ ٣,٧٧٤ مليون ريال، وصكوك لشركة واحدة بمبلغ ٣,٩ مليار ريال، وإصدار حقوق أولية لاثنتي عشر شركة بمبلغ ٢,٣ مليار ريال.
- وعملت الهيئة لزيادة طرح وحدات صناديق الاستثمار، فرخصت هذا العام لـ ٢٦ صندوق استثماريا جديدا، ليصبح إجمالي عدد الصناديق المرخصة ٢٦٥ صندوقا.
- وفى إطار الجهود الرامية الى تعزيز هياكل السوق المالية بتوفير خدمات الاستشارات والوساطة المالية وما في حكمها، أضافت الهيئة ٥ رخص لأشخاص مرخص لهم ليصبح الإجمالي الكلى للتراخيص ٤٩٥ رخصة موزعة على ٨٨ شخصا مرخصا.

٤. التجارة الخارجية وميزان المدفوعات:

- وفقا لتقديرات مؤسسة النقد العربي السعودي من المتوقع أن تبلغ القيمة الاجمالية للصادرات السلعية خلال عام ١٤٣٦/١٤٣٧ (٢٠١٥م) ٧٦٧,٢ مليار ريال بانخفاض نسبته ٤٠,٢٪ عن العام المالي السابق، كما يتوقع أن تبلغ قيمة الصادرات السلعية غير البترولية ١٧٦,٣ مليار ريال بانخفاض نسبته ١٨,٨٪ عن العام المالي الماضي، وتمثل الصادرات السلعية غير البترولية ما نسبته ٢٢,٩٪ من إجمالي الصادرات السلعية.

- أما الواردات السلعية فيتوقع ان تبلغ في العام الحالي ٥٣١,٩ مليار ريال بانخفاض نسبته ١٠,٥٪ عن العام السابق.

- كما تشير التقديرات الأولية لمؤسسة النقد العربي السعودي الى أن الميزان التجاري سيحقق هذا العام فائض مقداره ٢٣٥,٣ مليار ريال بانخفاض نسبته ٦٠,٩٪ عن العام الماضي وذلك نتيجة للانخفاض الملحوظ في الصادرات البترولية بالرغم من انخفاض الواردات.

- أما الحساب الجاري لميزان المدفوعات فيتوقع أن يحقق عجزا مقداره ١٥٥ مليار ريال في العام المالي الحالي ١٤٣٦/١٤٣٧ (٢٠١٥م) مقارنة بفائض مقداره ٢٨٨,٤ مليار ريال للعام المالي الماضي ١٤٣٥/١٤٣٦ (٢٠١٤م).

صادرات المملكة العربية السعودية، وارداتها، عام ٢٠١٥م *

البيان٠	القيمة (مليار ريال سعودي)	نسبة التغير عن العام السابق (٪)
القيمة الإجمالية للصادرات السلعية	٧٦٧,٢	٤٠,٢-
الصادرات السلعية غير البترولية	١٧٦,٣	١٨,٨-
إجمالي قيمة الواردات السلعية	٥٣١,٩	١٠,٥-

(*) بيانات أولية

المصدر: مصلحة الاحصاءات العامة والمعلومات - وزارة الاقتصاد و التخطيط

صادرات المملكة العربية السعودية، وارداتها ، خلال الفترة (٢٠٠٤ - ٢٠١٤م) *

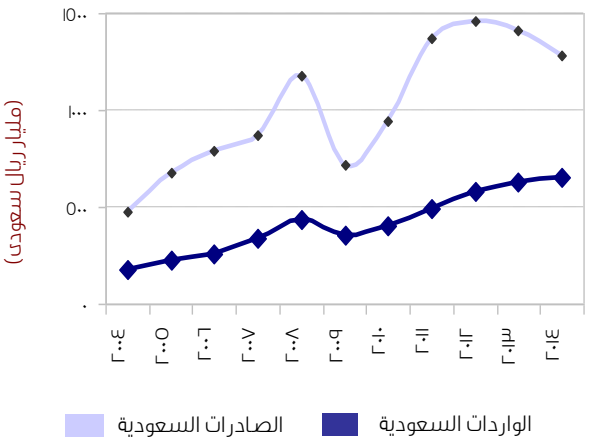

(*) الصادرات : تشمل اعادة التصدير

المصدر: مصلحة الاحصاءات العامة والمعلومات - وزارة الاقتصاد و التخطيط

القسم الخامس

أهم التطورات التنظيمية والادارية

أ. ترتيبات تنظيمية

- اثر تولى خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز مقاليد الحكم، أصدر حفظه الله العديد من القرارات والأوامر منه إلغاء ١٢ من اللجان والهيئات المجالس العليا وإنشاء مجلسي: الشئون السياسية والأمنية، والشئون الاقتصادية والتنمية بهدف رفع كفاءة الأداء ومستوى التنسيق وتسريع آلية اتخاذ القرارات ومتابعة تنفيذها، ورسم الاتجاهات المستقبلية. وقد عمل مجلس الشئون الاقتصادية والتنمية خلا ل الفترة الماضية على مناقشة توجهات ورؤى وأهداف ٤٦ وزارة وجهاز حكومي واقرارها من أجل وضع خطط وأهداف عملية قابلة للقياس والمتابعة لإحداث تنويع ونمو اقتصادي وتنمية مستدامة.

ب. التعاملات الالكترونية الحكومية

- استمر تنفيذ المرحلة الثانية من "المشروع الوطني للتعاملات الإلكترونية الحكومية" الذى تم اطلاقه في العام المالي ١٤٢٧/١٤٢٨ (٢٠٠٧م) لدعم مبادرات ومشاريع الخطة التنفيذية الثانية للتعاملات الإلكترونية الحكومية بالمملكة (٢٠١٢-٢٠١٦)، ويجرى العمل حاليا على إعداد الخطة التنفيذية الثالثة للتعاملات الإلكترونية الحكومية بالمملكة المزمع تنفيذها خلال الفترة (٢٠١٧-٢٠٢١)م :

- وقد بلغ عدد الجهات الحكومية المرتبطة بالشبكة الحكومية الآمنة ١٣٨ جهة حكومية رئيسة بزيادة قدرها ٢٤٪ عن العام المالي السابق، وقد بلغ عدد الجهات الحكومية التي تتبادل البيانات فيما بينها عبر قناة التكامل الحكومية ١٠٣ جهة حكومية، فيما تجاوز عدد الخدمات الإلكترونية المتوفرة عبر البوابة الوطنية للتعاملات الإلكترونية الحكومية (سعودي) أكثر من ٢٥٠٠ خدمة إلكترونية تقدمها أكثر من ١٧٠ جهة حكومية رئيسة بزيادة تقدر بأكثر من ٥٠٠ خدمة إلكترونية جديدة عن العام المالي السابق؛ وبلغ عدد الجهات الحكومية المرتبطة بمركز الاتصال الوطني للتعاملات الإلكترونية الحكومية (آمر) ١٣ جهة حكومية بزيادة قدرها ٨٥٪ عن العام المالي السابق؛ كما تم إطلاق منصة الهواتف الذكية (معاك) والتي تعنى بتوفير جميع التطبيقات والخدمات الإلكترونية الحكومية على الهواتف الذكية في منصة واحدة.

ج. نظام سداد للمدفوعات الالكترونية

- فيما يتعلق بتطبيق نظام السداد الإلكتروني للرسوم وأجور الخدمات الحكومية من خلال نظام "سداد" فقد بلغ عدد الجهات التي تم ربطها بالنظام خلال العام المالي الحالي ١٤٣٦/١٤٣٧(٢٠١٥م) جهتين حكومية، وقد بلغ إجمالي المدفوعات التي تمت عبر النظام خلال العام المالي الحالي ١٤٣٦/١٤٣٧ (٢٠١٥م) ٩٨ مليار ريال بزيادة نسبتها ٥٪ عن العام المالي السابق ١٤٣٥/١٤٣٦ (٢٠١٤م)، ليصل إجمالي المدفوعات التي تمت عبر النظام منذ إطلاقه وحتى ١٤٣٧/٢/١٤ هـ ما يقارب ٤٠٩ مليار ريال.

و. تعديل واصدار انظمة وتنظيمات

- تمت الموافقة على عدد من الأنظمة منها نظام الآثار والمتاحف والتراث العمراني، ونظام السياحة، ونظام وظائف مباشرة الأموال العامة، ونظام حماية الطفل، ونظام مكافحة التدخين، ونظام المناطق المحمية للحياة الفطرية، ونظام الشركات، ونظام رسوم الأراضي البيضاء.

- كما تمت الموافقة على عدد من التنظيمات منها تنظيم جمعية حماية المستهلك، وتنظيم الهيئة السعودية للمحامين، وتنظيم المركز السعودي لاعتماد المنشآت الصحية، واللائحة التنفيذية لنظام الإجراءات الجزائية، وتنظيم صندوق الشهداء والمصابين والأسرى والمفقودين ، وتنظيم الهيئة السعودية للمقاولين، وتنظيم هيئة توليد الوظائف ومكافحة البطالة، وتنظيم الهيئة العامة للإحصاء، والبرنامج الوطني لإدارة المشاريع، وهيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمركز السعودي لقياس أداء الجهات العامة، ومركز الإنجاز والتدخل السريع، والهيئة العامة للأوقاف، وتمت الموافقة – من حيث المبدأ - على إنشاء المركز الوطني للدراسات الاستراتيجية التنموية.

ز. المتابعة والافصاح

- ستقوم الوزارة بإصدار تقارير دورية تتناول تنفيذ الميزانية، وقياس الانحرافات عن المعتمد وفقا لمعايير الإفصاح في إحصاءات مالية الحكومة ٢٠٠١/٢٠١٤، والرفع الدوري لمجلس الشئون الاقتصادية والتنمية.

الخاتمة

تمثل الميزانية العامة للدولة حجر الزاوية أو المحور الأساسي في نظام المحاسبة الحكومية، فبدون الميزانية العامة يصعب على الجهاز الحكومي القيام بمراجعة وتحقيق أهدافه، فالميزانية هى بمثابة وثيقة قانونية تقدر فيها نفقات الدولة وإيراداتها عن سنة مالية مقبلة، وتخول بموجبها الوحدات الحكومية بالإنفاق على الأغراض المخططة، وذلك ضمن إطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وطبقاً للسياسة العامة للدولة.

..... وفى الختام نسأل الله أن يحفظ لهذه البلاد قائد مسيرتها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز وسمو ولى عهده الأمين نائب رئيس مجلس الوزراء وسمو ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وأن يديم عليها نعمة الأمن والاستقرار.